طليعةُ «التَّبيين»

في ثُبوت وَحدَة (المنهج النقدي) عند عُموم الأئمة المُحدِّثين

ونقد مسالك المُفرِّقين (!) بين منهج علمائنا المُتقدِّمين والمُتأخِّرين

ومعه

إثبات النقيض -بالتَّقييض - للرد على دُعاة (التقويض!)

ردًّا على الدكتورين

(عبد السلام أبو سَمحة) ، و(عبد الرزاق أبو البصل) - وفَّقهما الله-

فيما أورداه - وحاولاه ! -

من عوامل وأسباب (تقويض!) أساساتِ علوم الحديث !

كتبه

علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري

حقوق الطبع محفوظة

-الطبعة الأولى-

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

« حقٌّ على المحدِّث: أن يتورّعَ في ما يؤدّيه، وأن يسألَ أهلَ المعرفة والوَرَع ؛ ليُعِينوه على إيضاح مروِيّاته.

ولا سبيلَ إلى أن يصيرَ العارفُ - الذي يزكّي نَقَلَةَ الأخبار ، ويجرِّحُهم - جِهْبِذًا ؛ إلا :

* بإدمانِ الطلبِ، والفحصِ عن هذا الشأن ، وكثرةِ المذاكرة ، والسهَرِ ، والتيقُّظ ، والفهمِ .

* مع التقوى، والدينِ المتينِ ، والإنصافِ .

* والتردُّد إلى مجالسِ العلماءِ، والتحرّي ، والإتقانِ.

وإلاّ نفعل:

فدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سوَّدْتَ وجهَك بالمِدادِ!

قال اللهُ -تعالى عزّ وجلّ-:﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾.

فإنْ آنستَ- يا هذا- مِن نفسك- فهمًا ، وصدقًا ، ودينًا ووَرَعًا، وإلاّ : فلا تَتعَنَّ.

وإنْ غَلَبَ عليك الهوى ، والعصبيةُ لرأيٍ ولمذهبٍ؛ فباللهِ : لا تتعبْ.

وإنْ عَرَفْتَ إنك مخلِّطٌ مخبِّطٌ مهمِلٌ لحدود اللهِ ؛ فأَرِحْنا منك ؛ فبعد قليلٍ ينكشفُ البهرجُ ، وَيَنْكَبُّ الزَّغَلُ ، ﴿ولا يَحِيقُ المَكرُ السَّيِّئُ إلاّ بأهلِه﴾.

فقد نَصحتُك ؛ فعلمُ الحديث صَلِفٌ.

فأين علمُ الحديث؟! وأين أهلُه!؟

كِدْتُ أنْ لا أراهم إلا في كتابٍ، أو تحتَ تُرابٍ».

- قاله الحافظُ شمسُ الدين الذَّهَبيُّ -رحمه الله- في كتابِه «تذكرة الحفّاظ»(١/ ٤)-

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فهذا كتابي (**طليعةُ** «**التَّبْيين..**»)-المبارَكُ-إن شاء اللهُ- ، والذي هو **مَفاتِحُ** تأليفٍ-لي-أُعِدُّهُ - بِمِنّةِ الله وتوفيقِه- في الردّ -**أوسعَ**- علىٰ شُبهاتِ دعاوىٰ **التفريقِ** -**المُحْدَث**- بين (**منهج العلماءِ المتقدّمين والمتأخّرين**)-**مِن**

المحدّثين-في طرائقِ الجرحِ والتعديل لرواةِ الحديثِ ، والتصحيحِ والتعليل لمتونِه وأسانيدِه.

وإنّها **لَشُبهةٌ حادثةٌ وافدةٌ**-لا يَعرفُ لها **التاريخُ العلميُّ الحديثيُّ الإسلاميُّ**-قبلًا وبَعدًا- أصلًا ولا فصلًا!-بل لم يَمْضِ علىٰ نُجومِها-حالًا وواقعًا-أكثرُ مِن **ربع قرنٍ** من الزمان!

وهي بُرْهَةٌ لا تمثّلُ إلا **نُقطةً** في بحرِ تاريخِ العلوم-**عامّةً**-!وعلمِ الحديثِ-**خاصّةً**-!

و(مِن أخطر ما في هذا المنهجِ الطارئ: أنه استخرج **قواعدَ غيرَ ناضجةٍ، مشوّهةً، مموَّهةً** -بلا استقراءٍ تامٍّ ! ولا نَصيفِه!-، ثم جعلها **حاكمةً على منهج المتقدّمين**: الذين أسّسوا هذا البنيانَ، ومن وَرِثَ علمَهم مِن الأئمة الأكابر، الذين أخذوا علىٰ عاتقِهم حِفظَ هذا البنيانِ- بالتوضيح والبيان-.

فكانت حقيقةُ الأمر: أنْ **أهدروا جهودَ الحفّاظ الأكابر في حفظِ جهودِ الأئمة المتقدّمين** ؛ مما يشكّلُ **هدمًا لهذا العلم الشريف!** وتأسيسًا لمنهجٍ جديدٍ! مقطّعِ الأوصال! مُنْبَتِّ الجذور!**فكان من ثمراته ما نرى وما نسمع** !)-كما قال أخونا الفاضلُ الدكتور الشيخ رياض الطائي -حفظه الله- في مشاركةٍ له في بعض (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-وأصاب-.

١ ⇦ مداخل علمية

ومِن عجـــبٍ : أنّ دعـاةَ منهجِ التفريقِ -هـذا-أولئك-:اصـطلحوا-فيمـا بينهم-**حتى غَرُّوا-و غَرَّروا!- غيرَهم!**-:علىٰ تلقيـبِ (!) منهجِهم المحـدَثِ -في التفريق!- بـ:(**منهج المتقدّمين!**)، أو: (**مدرسة المتقدّمين!**)-لا غيرَ-!

ثـم نَبَـزُوا (!) المـنهجَ العلمـيَّ النقـديَّ -الحـديثيَّ- المتـوارَثَ بين الأئمـةِ العُدولِ-بغيرِ إعضالٍ!ولا تفريقٍ! ولا تـشقيق!-بلقـبِ : (**منهج المتـــأخّرين**)!، أو: (**مدرسة المتأخّرين**)-خَبْطَ لَزْقٍ!-:

قال الأخ الشيخ رياضٌ الطائيُّ -وفقه الله-: (اعتبارُ هـذه الـصفةِ الكاشـفةِ [..**المتـــأخّرين**] -نَبـزًا أو لَمـزًا-: يـستدعي أن نعتـبرَ وصـفَ الأئمـةِ الحفّـاظِ بـ(**المتأخّرين**) نبزًا خطيرًا! بل طعنًا ظاهرًا!!

وبخاصّةٍ أن مصطلحَ (**المتأخّرين**) صار يُطلَق علىٰ كلِّ مباينٍ للمنهج الحقّ -(**منهج المتقدّمين**)- وإن كان متقدِّمًا في العصر- فتأمّلوا- يا رعاكم الله!-)..

أقولُ: وكأنّ بعضَ مُقَدَّمي القولِ بهذا التفريق(!)-الحادث-ومتقدِّميهم!- **وهو الدكتور حمزة المليبـــاري**-سدَّده الله-استشعَرَ (!) وجودَ هـذه **الفجـــوةِ التاريخيةِ العلميةِ الكُبرى!-المتضمّنةِ للإعضالِ** المعـرفيّ الـشديدِ ! - ، فكتـب رسالةً-ثم رسائلَ!-يعضُدُ بها رأيَه-**معترِفًا!!**-بعنوان: «**نظرات جديدة** في علوم الحديث»!!

فلا نقولُ له-ابتداءً- وباختـصارٍ-إلا:«**مَن عمِل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو**

رَدٌّ»- رواه الإمام مسلم في«صحيحه» (١٧١٨) (١٨)-!

وَآخَرُ -**وهو الدكتور حاتم العَوني**-سمّىٰ كتابًا له-**مؤيِّدًا لعُمـوم فكـرة التفريق!**-مع **فوارقَ** ذاتِ اعتِبار؛ في **النتائجِ والآثار!**-وقد ألّفه قبل نحو **عشرين سنةً**-: «المنهج **المقترَح** لفهم المصطلَح»!

و.. نقولُ فيه-له-ابتداءً-:

(**مقترحُك**) -**حدوثًا وإحداثًا**-غيرُ مقبول! و(**الاعترافُ سيّد الأدلّة**)-كما يُقال، و.. نَقول!

وإنْ كان ثمةَ **نوعٌ من البيانِ** -والإضافةِ- نحوَ هذا الكتابِ الآخِر، ومؤلّفِه -الدكتور العَوني-، وهو : ما نقله عنه بعضُ طلبتِه-عبر (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-الحديثة-مِن قولِه- :

(إنّ المشتغلين بعلم الحديث -**مِن مدّعي منهجِ المتقـدّمين**-، وما يقعُ منهم مِن **عَبَث في علوم الحديث**-: لست أَشُكُّ أنّ **ضررَهم أعظمُ** مِن ضررِ مَن التزم منهجَ المتأخّرين !!!

بل ضررُهم -على علوم الحديث- أشدُّ مِـن (عـدنان إبـراهيم!)[1]

---

(١) (عدنان إبراهيم)-هذا !-صاحبُ طامّاتٍ عقائديّة ، وخرافات فكريّة -كثيرة- !
وقد تعقّبه ، وردّ عليه غيرُ واحدٍ ؛ منهم: كاتبُ هذه السطورِ-عفا الله عنه-في مقالٍ -مختصَرٍ- منشورٍ على(**شبكة الإنترنت العالمية**)، عنوانُه: (**مِصباح الظلام البَهيم ؛ في كشف ضلالاتِ المدعوّ (عدنان إبراهيم)**!!)-فليُنظَر-..
..وثمّة آخَرونَ **غيرُهما**-تاليًا وبَعدًا-!!

- وأمثاله-؛ فإنّ تناقُضَ وجهلَ (عدنان إبراهيم) -بعلوم الحديث- فضحه أمامَ مَن له أدنىٰ إلمامٍ بعلوم الحديثِ!

أمّا هؤلاء ؛ **فيهدمون علمَ الحديثِ بعلم الحديث**، وبعضُهم يحسَب نفسَه مختصًّا! وربما كان حاملًا لشهادةِ ماجستير أو دكتوراه)!!

○ **عواملُ حدوثِ (منهجِ التفريق) وإحداثِه:**

ثم إنّ عواملَ **حدوثِ** (!) هذا النهجِ التفريقيّ(!) -**وإحداثِه**- تَتبدّىٰ للمتأمّلِ مِن جهاتٍ عدّةٍ ؛ أهمُّها:

أ- جهةُ **سكوتِ علماءِ الأمّةِ** - عنه!- عشرةَ قرون ! ثم **ظهورِه** (!) في هذا الزمانِ الآخِر!

ب- جهةُ كونِه -لُزومًا لا بدّ منه!- **انتقاصًا، وتنقيصًا لعلماء الأمّة** ! وأنهم لم يعرفوا **منهجَ المتقدّمين**! ثم جاء-**بعدهم بقرونٍ**!- مَن يعرفُه!

ج- وهذا-هكذا- **مدحٌ ضمنيٌّ** -**عالٍ**- **لذوات هؤلاء المعاصرين** (أنفسِهم!)-مِن أنفسِهم-، وأنهم (هم!)- وحدَهم!- الذين عرفوا **منهجَ المتقدّمين**-مِن دونِ خلق الله-أجمعين-!

وما أجملَ -وأَجَلَّ-ما رواه الإمامُ الحافظُ أبو إسماعيلَ الهَرَويُّ في كتابِه «**ذمّ الكلام**» (٣٩٥)-قال-: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَارُودِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْقَرَّابُ : أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَىٰ السَّاجِيُّ ، عَنِ الْبُوَيْطِيِّ ، قَالَ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: **عَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ صَوَابًا**).

...وهذا المعنىٰ الرفيعُ العالي لا يتأتّىٰ -ألبتّةَ- علىٰ **دعوى المفـــرّقين** -لا في قليلٍ! ولا في كثيرٍ!-؛ إذ هي **إلغاءٌ** للجانبِ الأكبرِ مِن تاريخ الحديثِ النبويّ -وعلومِه- فضلًا عن إدراك أهلِه أكثرَ الصوابِ وأكبرَه-!

○ **أصحاب الحديث أكثرُ الناس صوابًا، ولكنْ:**

وها هنا **تنبيهٌ مهمٌّ** -جدًّا- ،وهو: أنّ الصواب الذي وفّق الله -تعالىٰ- إليه (**أصحابَ الحـــديث**): لا يعني -بحالٍ- **عـــصمتَهم** مِن النقص والخطأ! ولا **إحاطتَهم المطلَقة** بذاك الصواب!

وإنما الأمرُ **أغلبيٌّ** -كما هو **الحقّ والواقع**-:

فقد روىٰ الإمام ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٥٨)عن أبيه،قال:(قدِم **محمدُ بن يحيى النيسابوري** [الذُّهْليّ -المتوفىٰ سنة(٢٥٨)-] الرَّيَّ ، فألقيتُ عليه ثلاثةَ عشرَ حديثًا مِن حديث الزُّهْري، **فلم يعلـــم** منها إلا ثلاثةَ أحاديثَ!

وسائرُ ذلك لم يكن عنده ، **ولم يعرفها**)!!

...ولم يُنكرها!!

مع أنّ الإمام الذُّهْليّ -رحمه الله- هو جامعُ «الزُّهْريّات» - التي قال فيها/ الإمام أحمد بنُ حنبل: (ما قدم علينا رجلٌ **أعلمَ بحديث الزُّهْري مِـــن محمد بنِ يحيى**)، وقيل ليحيىٰ بنِ معين: لِمَ لا تجمعُ حديثَ الزُّهْري ؟ فقال: (**كفانا محمد بنُ يحيى «جمْـــع حـــديثَ الزُّهْـــري»**)-كما في «تاريخ دمشق»

(٧٣/ ٢٧٣-٢٧٤)-لابن عساكر -.

ثم روىٰ ابنُ أبي حاتم (١/ ٣٥٨-٣٥٩)-مباشَرةً -عن أبيه-رحمهما الله -قال-:(قال لي هشامُ بن عمّار: أي شيءٍ تحفظُ عن (**الأذواء**)؟

قلت له: ذو الأصابع، وذو الجَوْشَن، وذو الزَّوائد، وذو اليدَين، وذو اللِّحية الكَلْبي- وعددتُ له ستةً-، فضحك ، وقال: **حفِظنا نحن ثلاثةً، وزدتَنا أنت ثلاثةً)!!**

قلتُ: مع أنّ ابنَ أبي حاتم -نفسَه- أورد في«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٦) - تحت باب (تسمية من روىٰ عنه العلم من «الأذواء»)-: **تسعةً ؛ لا ستة!**

وروىٰ الإمام ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٣١)-قال-: (سمعتُ أبا زُرْعةَ يقول: سمعتُ أحمدَ بن حنبل -وذَكر عن عبدِ الله بنِ واقدٍ ، عن عِكْرِمةَ بنِ عمّار، عن الهِرْماس ، قال: رأيتُ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- يصلّي على راحلتِه- نحوَ الشام - [رواه أحمد(١٥٩٧٠)].

فقال أحمدُ: **ما ظننتُ** أن الهِرْماس روى عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- سوى حديثِ العَضْباءِ[رواه أبو داود (١٩٥٤)] **!حتى جاء أبو قتادةَ بهذا الحديثِ!**

قلتُ له -أنا-: **وههنا حديثٌ آخرُ سوى هذين**، قال: ما هو؟

قلتُ: حدّثنا عَمْرو بن مرزوق، عن عِكْرِمةَ بنِ عمّار ، عن الهِرْماس ، قال: سلّمتُ على النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، فمدّ يدَه[قارن بـ «تاريخ ابن أبي

خيثمة» (٢٤٨٨)،و«معجم الطبراني الأوسط»(٢٤٨٦)، و«معرفة الصحابة» (٦٥٦٠)-لأبي نُعَيم-، و«الصحابة» (٣/ ٢١٠)-لابن قانع-].

قال أبو زُرْعة: **فَسكَتَ ، ولم يُنكِرْه)!!**

قلت: وسيأتي لهذا **زيادةُ أمثلةٍ**-إن شاء الله- (ص٤٢-٤٤).

والمعصومُ مَن عصمه الله.

○ **كلمةٌ حول أسلوبي في هذا (الردّ)** :

وهذا يُلْزِمُني أن أقولَ -ابتداءً- كلمةً ذاتَ شِقّينِ:

☐ **الأول**: حاولتُ - **جاهدًا مجتهدًا**- أن أجمعَ أهمَّ أطرافِ هذه المسألةِ العلميّةِ -المبحوثة-مِن مئات المصادر العلميّةِ-قديمِها وحديثِها-**بتحريرٍ وإنصافٍ**-،وأن **أتلطّفَ** بقلمي وتعقّبي ، **وأترفّقَ** في كتابتي وردّي.. غيرَ آخذٍ -ألبتّةَ- بحرفيّة (!) معنىٰ ما قيل:(**الجزاء مِن جنس العمل**)-محتسِبًا ذلك -كلّه-إن شاء الله-في سبيلِ ربِّنا الأجلّ-!

وعليه؛ فمَن رأىٰ شيئًا يُنافي هذا الأصلَ ،أو يناقضُه؛ **فلْيعذِرْني**..فما وُوجِه به تاريخُ الأُمةِ العلميُّ الحديثيُّ -**منهجًا وأئمّةً**-مِن تسطيحٍ ، وتهميشٍ ، وسَلْخٍ- **أشدُّ وأنكى**..

ولا يوازيهِ -واللهِ- عُشْرُ ما كتبتُ-**إن طغا بيَ القلمُ**-تارةً وتارةً-!

☐ **الثاني**: لم يأتِ كتابي هذا-في صورتِه **النهائية**-والتي هي بين يديك -أخي القارئ-:علىٰ **الصورة المُثلى** مِن طرائق **التأليف** ، وتراتيبِ **التصنيف!**

وذلك بسببِ كونِه-في بدايةِ الأمر-كان عبارةً عن **مقالٍ وجيزٍ**-وَرَدٍّ موجَزٍ علىٰ هاتيك(المحاورة)-فقط!- ، وفي **بضعِ عشراتٍ من الصفحات** ، ثم كَبِرَ..

إلىٰ أن صار بهذا القَدْرِ-نفعًا وإفادةً-إن شاء الله-وله المِنّةُ والحمدُ-.

والعُذْرُ عند **كِرامِ الناسِ** مقبولُ...

○ **تلخيصُ حيثيّاتِ هذه المشكلة (الحديثيّة!) ، وتحريرُ محلِّ النّزاع -فيها-:**

قال صاحبُ كتابِ «تحرير علوم الحديث»(١/ ١٠-١١)-وفقه الله إلىٰ مَراضيه-:

(**شاع** بين كثيرٍ من طلَبة هذا العلمِ -**في هذا الزّمان**- نِزاعٌ بين ما **سَمَّوْهُ**: (طريقة **المتقدّمين**) ، و: (طريقة **المتأخّرين**) -في علوم الحديث-!

وتحريرُ محلِّ النّزاع:

أنّ **أصحابَ التّفريق** رَأَوْا علماءَ الحديثِ-**المتأخّرين**- صاروا إلىٰ الحُكمِ علىٰ الأحاديثِ علىٰ:

أ-ما تقتضِيه ظواهرُ الأسانيد!

ب- والتّقليدِ لعبارات بعضِ متأخّري العلماءِ في الحُكم علىٰ الرُّواة، دون مُراجعةٍ لكلامِ أئمّةِ الجرحِ والتّعديل؛ إذ كثيرًا ما يختلفونَ في الرّاوي!

ج- كذلك دون اعتبارٍ للعِلل الخفيّةِ في الرّوايات!

د-وأيضًا؛ رَأَوْا للمتأخّرين تساهُلًا في إطلاقِ المصْطلحاتِ، والتَّوسُّع في قَبولِ الحديثِ المعلولِ، بيْنما كان الأوّلون يردُّون مثلَ تلك الأحاديثِ!

هـ-ومِن تساهلِهم: تهوينُ العبارةِ في الرّواةِ؛ كإطلاقِ وصفِ: (ضعيفٌ)، أو: (فيه ضعفٌ) علىٰ الرّاوي الواهي السّاقطِ؛ ممّا يُسَهِّل أمرَه، ويجعلُ حديثَه مقبولًا -ولو اعتبارًا- مِن أجل خِفّة هذا اللّفظِ المتأخِّرِ في الجرحِ-.

و-وكذلك يقولون -في الحديث-: (ضعيفٌ)، وهو -في الواقع- (موضوعٌ) -مثلًا-.

وأقولُ: لا رَيْبَ في **صحّةِ هذا المَأْخَذِ**؛ لكنْ: **إطلاقُه ليس بمحمودٍ**؛ فإنَّ لمتأخّري العلماء **تحريراتٍ نافعةً** -في هذا العلمِ- كالحُفّاظ: أبي بكر البيهقيّ، والخطيب البغداديّ، وابن عبد البَرّ الأنْدلسيّ، فأبي الحَجّاج المِزّيّ، فالذّهبيّ، وابن كثير الدّمشقي، وابن قيّم الجوزيّة، وابن رَجَب الحنبليّ، فأبي الفَضْل العراقيّ، فابنِ حَجَر العسقلانيّ-وغيرِهم-.

وإن كان التّساهلُ -المشارُ إليه- يقعُ مِن غيرِهم، وربّما مِن بعضهم -تارةً-، فإنّه لا يَصْلُحُ أن يُقامَ النِّزاعُ المُورِّثُ إعراضًا -عند بعضِ النّاسِ- عن تحريرات مثلِ هؤلاء الأعلام.

وهذا العلمُ -في تحرير مَن تقدَّم -جميعًا-: **مرْجعُهُ إلى طريقة المتقدّمين؛ فلا غِنى لهم عن مِنهاجِ أهلِه**- كمالك بن أنس، وشُعبةَ بن الحجّاج، وسفيان الثّوريّ، ويحيىٰ بن سعيد القطّان، وعبد الرّحمن بن مَهديّ، وأحمد بن حنبل، وعليّ بن المدينيّ، ويحيىٰ بن مَعين، والبُخاريّ، ومُسلم بن الحَجّاج، وأبي

زُرعة الرّازيّ، وأبي حاتم الرازيّ، وأبي داود السِّجِسْتانيّ، والتِّرْمِذي، والنَّسائي -**وإخوانهم مِن مُتقدّمي أئمة هذا الشّأن**-).

قلتُ:

وهذا عينُ ما نقرّرُه-دائمًا-مِن **توارُث هذا العلم**-بالتسلسل-خلَفًا عن سلَف-**مِن غيرِ انقطاعٍ ولا إعضال**.

وأيُّ خلافٍ-أو اختلافٍ-من الجميع-وبينهم-مَرَدُّه إلىٰ **الدليلِ والبرهان**، والحُجّةِ والبيان؛ مع إيفاءِ كل عالمٍ منهم -رحمهم الله- **حقَّه المستحِقَّه** مِن التبجيلِ والمكانةِ والتقدير.

وقد كتب إليّ فضيلةُ أخي الشيخ المحدّث **أبي إسحاقَ الحُويني** -زاده الله مِن فضلِه-عبرَ ولدِه الابن المكرَّم أبي يحيىٰ-بتاريخ : ٢٠/ رمضان/ ١٤٣٧هـ-ملخّصًا رأيَه في هذا الموضوع-بقولِه-:(هناك **فرقٌ** بين المتقدِّمين والمتأخّرين ، لكنْ ؛ **ليس بالصورة التي يتكلّم بها الشبابُ** -في هذه الأيام-؛ فإنهم ينسُبون المتأخّرين إلىٰ **عدم فهم كلامِ المتقدّمين** -كلّيًا-!

وهذا تَجَنٍّ...

نعَم ؛ **وقع في (بعضِ) المتأخّرين التساهلُ** ، ولكنْ ؛ **لا يُعَمَّمُ على كل المتأخّرين**)..

وفي **جوابٍ** آخَرَ له-حفظه الله-لبعض طلبة العلم-وفقهم الله- : ضرَب المثلَ بـ(**تشدّد الإمام أبي حاتمٍ-رحمه الله-**)-في الجرح والتعديل،والتصحيح والتعليل-.

وانظر -لـه-: كـلام شـيخ الإسـلام ابـن تيميّـة في «مجمـوع الفتـاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠)، و«التنكيـل» (٣٨٧)، و(٥٤٨)، و(٥٨٩)،و(٧٢١)، و(٧٨١)، و(٨٢٨ «مجموعة مؤلفاته»)-للعلامة المُعلِّمي-.

قلتُ: وهذا عينُ ما **يُقرّرُه** شيوخُنا، وما **نُكرّره** (نحن)-دائمًا-.

وسيأتي النصُّ الكاملُ لكلام فضيلةِ الـشيخ أبي إسـحاقَ في (**الملحـق : ٢**) -آخِرَ هذا الكتاب-(ص٤٢٣-٤٣٠)-بإذن الله-.

*وقـال الأخ الـشيخ **أبو الحسن المأربي الـسُّلَيماني** -وفقـه الله- في مقدمتـه علىٰ كتاب «إتحاف الذكيّ بمنهج الأئمة المتقدّمين والمتأخّرين في عنعنة أبي الزبير المكيّ» (ص٥-٦)-رادًّا علىٰ من قاموا بـ(**اتهام لعـددٍ عظـيم مـن العلماء**)-، وكيف أنّ هؤلاء العلاماء المتَّهَمين:

(**وُصموا بمخالفة منهجِ الأئمة المتقدّمين**، وخُيِّل **للمبتدئين** -في هـذا العلـم الشريفِ- أنّ **المتأخّرين** مِن أهل العلم في وادٍ!! **والمتقدّمين** في وادٍ آخرَ!!

بل ظنّ كثيرٌ مِن هـؤلاء أنّ علـمَ الحـديثِ **لا بد أن تُنَحّـى عنـه أيـدي المتأخّرين**(!)، وأنْ **يُحالَ بينهم وبينه**!! حتىٰ يبقىٰ هذا العلمُ غضًّا طريًّا!!).

ثـم قـال : (**ولا يَلزمُ ممّا سبق : أنه ليس مِن المتأخّرين مَن هو متساهلٌ**! أو مَن شذّ عن طريقِ المتقدّمين في موضعٍ، أو مواضعَ؛ فإنّني أقرّر -كثيرًا-: أنّ هناك نوعَ مبايَنةٍ بين **بعضِ المتأخّرين** وجـادّة المتقـدّمين -في الجملـة-؛ لكـنْ: **إطلاقُ ذلك ظلمٌ بيِّنٌ، وغفلةٌ قبيحةٌ عن جهودِ المتأخّرين، ونُصرتِهم لمذهب المتقدّمين -في الجملة-**).

ثم قال -موجّهًا-: (**والواجبُ علينا: جمعُ قلوبِ محبّي هذا العلم على أهلِه** -المتقدّمين -منهم -والمتأخّرين-؛ **لا أن تمتلئ القلوبُ غيظًا على خُدّام العلمِ والسنّة** - مِن القرون المتأخّرة -.

ويكفي أن نُوضّحَ مواضعَ الخطأ والزلَل عند **مَن زلّ مِن المتقدّمين والمتأخّرين**).

قلتُ: والكلامُ السابقُ -بنقولِه الثلاثةِ- كلُّه- **لا يتعارضُ** -ألبتّةَ- مع تقريرِنا العلميّ البيّن الذي أقمتُ هذا الكتابَ للتوكيد علىٰ ثبوته- **كما قد يتوهّمُه البعضُ**-!

ويدلُّ علىٰ هذا المعنىٰ الحقّ: كلامٌ كثيرٍ لكثيرٍ مِن أهل العلم؛ منهم: شيخنا **الإمامُ الألبانيّ**-رحمه الله-قال-كما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٧١٢٩)-متكلّمًا علىٰ حديثٍ-بالإعلال -واصفًا له بـ(منكر جدًّا)-:

(اضطرب فيه الرواةُ- سندًا ومتنًا-، واتفق **الحُفاظُ المتقدّمون -ومَن سار سيرَهم مِن المتأخّرين**- علىٰ استنكارِه وتضعيفِه.

وخالفهم **بعضُ المتأخّرين**- ضاربين بذلك القواعدَ العلميةَ، التي منها: (أن الحديثَ لا يتقوّىٰ بالطرُق الواهية، ولا بالمضطرِب -إسنادًا ومتنًا-)، مع أوهامٍ متنوّعةٍ -كثيرة- وقعت لبعضِهم؛ **يستقلُّ بعضُهم بها، ويقلّدهم آخرون في بعضِها**..).

... وهو **كلامٌ تأصيليٌّ مُحْكَمٌ**-منه-رحمة الله عليه-.

وفي كتابي «التَّبْيين...» -الأصل-يسّر الله تمامَه-:مزيدُ نقولٍ عنه -رحمه الله-.

* وقال فضيلةُ أخي الشيخ **مشهور حسن** -حفظه الله ورعاه- في كتابه «بهجة المنتفع: شرح (جزء في علوم الحديث)-في بيان المتّصل، والمرسَل، والموقوف، والمنقطِع-» (ص٤٧٢-٤٧٣)-وهو يناقش مصطَلَحي (التدليس)، و(الإرسال) -واستعمالاتِهما-:

(و:

- بسوءِ صَنيع [بعض المعاصرين] المتأخّرين -**ممن لم تَرسَخ أقدامُهم في التخريج**-ولا سيّما الهاجمين عليه **للتأكُّل والتكسُّب!**-.

- ولتحصيلِ المناصب، والمَراتب، والرواتب.

-وأَخذِهم **كلامَ ابنِ حجر** - في مثل هذه المَواطنِ - بالرضى والتسليم- **دون الفحص والسَّبْر**-، وعدم معرفة المستنَد والدليل:

ظهرت نغمةُ (**المتقدّمين**)،و(**المتأخّرين**)-وهم يردّدون أشياءَ مهمّةً غابت عن كثيرٍ مِن **الطلبةِ**-!

ولكنّهم يتوسّعون على جهةِ أنهم يَحْسَبون أنهم يُحسِنون ويُدَقّقون!

وهم حادُوا عن السبيلِ والجادّةِ؛ فذَهبوا لليمين! كما ذَهب **الجامدون** للشمال!!

ولكلّ جديدٍ لَمعةٌ تُبْهِرُ!

وما أَحْسَبُ أنّ مَآلَ هؤلاء إلا الانصرافُ عن الاشتِغالِ - لاقتصارِهم على التنظير-!

[فعليهم] :

-الاعتدادُ بالتعليلِ -**بإنصافٍ**- ، وعدمُ الاعتداء - بجَورٍ واعتسافٍ-.

-والرجوعُ للاستفادة مِن علماء هذه الصَّنْعةِ-**بقواعدَ منضبطةٍ**-.

-مع **مُراعاةِ ضوابطَ ، وكُلّيّاتٍ ، واستثناءاتٍ** : استفادُوها مِن النظَر في كتب الرجال ، والعِلل، والسُّؤالاتِ).

قلتُ :

وبمناسبةِ ورود ذِكر (**الحافظ ابن حجر**) -في طَيِّ كلام فضيلة الشيخ مشهور حسن-: أنقلُ كلامًا علميًّا **لشيخنا الإمامِ الألباني**-رحمه الله-يكشفُ جانبًا مِن الخلل التصوّري-عند البعض!-في مسألةٍ منهجيةٍ هامّة:

قال-رحمه الله-في «سلسلة الأحاديث الصحيحة »(٣١٣٩)-ما نصّه- :

(... **الباحثُ عن الحقّ** لا ينبغي أن يقفَ عند كلمةٍ للحافظِ [ابنِ حَجَرٍ] -أو لغيره-، ويبني عليها توثيقًا وتصحيحًا! أو تجريحًا وتضعيفًا!

وإنما ينبغي عليه أن يستخلصَ من أقوال الأئمة خُلاصةً يطمئنُّ إليها، ويبني أحكامَه عليها، وإلا؛ صَدَرَتْ منه **أحكامٌ مضطربةٌ**.

وهذا ما نراه في كثيرٍ مِن **الطلاب الناشئين -اليومَ-**، بحيث يُقَوِّي حديثَ راوٍ -تارةً-، ويُضَعِّفُه -أخرىٰ-!

ليس ذلك مِن **باب تغيُّر الاجتـــهاد**، أو مِن بـاب تطبيقِ قاعـدةِ (الـشذوذ والمخالفة) -ونحوِها-!! وإنما مِن باب: «**الغاية تبرر الوسيلة!**»!

فأحدُهم قد يميلُ إلىٰ تضعيفِ حديثٍ؛ فيجلبُ ما هبَّ ودبَّ مِن الأقوالِ لتأييد ضعفِه، أو العكسِ مِن ذلك : **إذا كان هَواهُ في صحةِ الحديثِ!**).

قلت: والعكسُ بالعكس-في بـاب **التعليل والردّ**-، وبـصورةٍ أوضـحَ **وأقبحَ** -كما هو منظورٌ مشاهَدٌ-!!!

○ مِن سَفَهِ القول :

ومع كل هـذه الجِدّيـة في البحث والنظرِ العلميّ-**مِـــن وجـــهٍ**-،والآثـار والنتائج السلبيّة-**مِن وجهٍ ثانٍ**-:إلا أننا رأينا -ولا نـزالُ نـرىٰ!- بعـضَ **سَذاجةٍ** في الطرحِ -بل كثيرًا- مِن جهةِ بعـض البـاحثين (المفـرّقين!)-الـذين **اغتـــرّوا** دون تحقيق!**واجترّوا** بغيرِ تحريـر!!-؛حتىٰ قـال قائـلٌ منهم-هـداه الله سُـبُلَه- **بسطحية مُغْرِقة!وسلبيّة مُقلِقة!!**- في بعض(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-:

(...كثيرٌ **ممن تعّصب** (!) لمدرسةِ المتأخّرين(!) عمـل -**جاهـــدًا**!- لنفـي وجـود فـروقٍ واضـحةٍ (!) بـين المدرسـتين: إنمـا أُوتي (!) مـن جهـةِ عـددٍ مـن الأسباب:

فمِن هذه الأسباب:

☒ **أولاً**: أنه قـضىٰ **رَدْحًا طويلاً من عمرِه** يـدرُس الحـديث ويُدرِّسـه علىٰ **طريقة المتأخرين**(!)، أو لنقل علىٰ الطريقـة التـي **ظنّها الوحيـــدةَ** في دراسـة هـذا